عرض كتاب: أزمة الحكم في السودان: أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة تأليف: عطا الحسن البطحاني(*)

عرض: منى محمود أبوبكر

صدر هذا الكتاب، في طبعته الأولى عن دار جامعة الخرطوم للنشر عام ٢٠١١م وهو كتاب من القطع المتوسط، ويقع في ٣٣٤ صفحة. يتناول الكتاب موضوعاً يعتبر من الموضوعات المهمة في السياق السوداني الحالي، وفي هذه المرحلة الزمنية من تاريخ السودان، ألا وهو إشكالية الساسة السودانيين في الإلمام بأبعاد هذا البلد المترامي الأطراف والمستعصي على التسييس والمعاند للانتماءات، وهو ما يسميه الكاتب بـ"أزمة الحكم في السودان". ويستمد الكتاب أهميته من توقيت نشره في تلك المرحلة المفصلية في تاريخ السودان (٢٠١١م)، مما عجَّل بدفعه إلى المطبعة رغم علم الكاتب بأن بعض فصوله غير مكتملة بالصورة المطلوبة؛ وقد وعد الكاتب بمعالجة ذلك في طبعة قادمة. ولعل عامل العجلة هو الذي أدى إلى صدور الكتاب بدون تقديم؛ وهو الذي يبرر لبعض الأخطاء الطباعية والفنية الواردة فيه.

تعتمد مادة الكتاب على تجميع عدد من الأوراق العلمية المتفرقة التي تم تقديمها في مؤتمرات وورش عمل قبل وأثناء حكم الإنقاذ. ورغم أن هذه الأوراق تعتبر ذات طابع مختلف؛ فبعضها أكاديمي والبعض الآخر يعتبر نظرياً ويتسم بالتعميم، إلا أن

(*) الدكتور/ عطا الحسن البطحاني: أستاذ بقسم العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة الخرطوم، لديه العديد من المساهمات في مجال البحث والتدريس الجامعي والاستشارات العلمية والمناصحة المدنية.

الكاتب قد نجح في أن يخلق منها مادة شاملة لما يريد قوله من خلال الكتاب. أما ما يكاد يبدو من تباين في اتساق مادة الكتاب، فقد اعتذر عنه الكاتب بـ"اللهفة للجري للمطبعة". غير أنه مما يؤخذ على الكتاب عدم توخي الدقة في تحويل مادته من ورقة علمية إلى مادة تمر بعدة مراحل من التحرير والتنقيح وتصاغ في شكل فصول متسلسلة، وذلك تجنباً للتكرار في الأفكار والتعابير. يؤخذ على الكتاب أيضاً صعوبة اللغة المصاغ بها، وكذا صعوبة استيعاب المفاهيم الواردة فيه بالنسبة للقارئ غير المتخصص. ربما يكون المستهدفون هم الأكاديميون والمفكرون، ولكن كان ينبغي أيضاً وضع الساسة ومتخذي القرار السياسي في الاعتبار، لأنهم معنيون أيضاً بالقضايا المثارة فيه.

هدف الكتاب هو توجيه رسالة تحفيز لما أسماه الكاتب بقوى التغيير مثل "المرأة العاملة في المصانع والأسواق والطالب الجامعي والمزارع والميكانيكي والمغترب والشباب الذي يجيد التعامل مع تقنية العصر" (ص ٧-٨)؛ وذلك من أجل "فك شفرة البنية الاجتماعية التي شوهتها الرأسمالية الطرفية والهامشية التي تقتات على تهميش المهمشين من الرعاة والمزارعين وامتصاص ماء الحياة من وجوه الأطفال ووأد أحلام الطلاب الجامعيين العاطلين عن العمل والإنتاج" (ص ٨).

محتوى الكتاب:

تم توزيع مادة الكتاب - بعد التمهيد والشكر - إلى مقدمة و١١ فصلاً، مع ذكر مصادر كل فصل في خاتمته، وخاتمة عامة للكتاب، ثم قائمة مفصلة للمصادر والمراجع التي تمت الاستعانة بها.

جاء الفصل الأول (ص ٢١-٤٠) بعنوان "فكر الطبقة السياسية الحاكمة بين أزمة المرجعية ومأزق العالمية"، ويثير تساؤلات حول مرجعية الطرح السياسي الراهن

ومدى مواكبته للعالمية، وذلك على أساس أن هذا العصر قد تمت عولمته بالكامل بناءً على الحضارة الأوربية الرأسمالية، مما خلق منها مرجعية للعلم والثقافة وصياغة مفاهيم الخطأ والصواب. وبهذا تنتفي نظرية "الفكر الأصيل" ويحل محلها الـ"كيف الأصيل". ويصبح لزاماً لأي فكر سياسي يطرح مفاهيم عالمية من مرجعية تستوعب الموجود وتضيف إليه من فكرها الأصيل ليبرز كبديل متميز.

من المفاهيم المطروحة لحل الواقع السوداني مفهوم الوحدة والتكامل القومي، لأن الصفة الجامعة لكل القوى هي الإصرار على الوحدة في ظل التعدد، مع اختلاف منظور كل للوحدة. وتتمثل عناصر التنوع في السودان في عوامل إثنية – قومية وعرقية وثقافية ولغوية ودينية واجتماعية وسياسية واقتصادية. وقد تناولت الدراسات السودانية الموضوع من عدة زوايا؛ فتارة تقول بإلزامية نظام القيم المركزي تحت سلطة الدولة مع التعايش السلمي بين القطاعات، وتارة تركز على سيادة أنماط من علاقات التداخل بين الجماعات الإثنية.

يمكن تناول دور المركز في مسألة الوحدة من خلال مفهومين: ١- الوحدة التماثلية في التنوع (العروبية والإسلاموية والإفريقانية) ويتمثل في "السودان القديم". وبأخذ الدعوة الإسلاموية كنموذج نخلص إلى أنها دعوة مثالية ذات تأثير سلبي على الوحدة، ذلك أنها ترتكز على هيمنة وثقافة المركز (الشمولي والسلطوي والأبوي الذكوري) وإلغاء الخصائص الثقافية للمجموعات الأخرى. يتحقق وفق هذه الدعوة التطور الثقافي والوحدة بإخضاع المجموعات الأخرى للثقافة الإسلامية العربية. تشبه هذه الصيغة مفهوم الكل الهيقلي المثالي للتاريخ والذي يقتضي الانصهار القهري للمجموعات في كل مهيمن، وهي لا تلائم ظروف السودان لعجزها عن تفهم واقع التنوع ورؤيتها للعالم من خلال زواياها المطلقة.

أما البديل للمفهوم الأحادي فهو مفهوم الوحدة من خلال التنوع ويمثله "السودان الجديد"، حيث يصبح التمايز في المجتمعات منتوجاً للتطور التاريخي الاجتماعي. يعتمد هذا المفهوم صيغة السياسة الدستورية الجامعة مع حفظ لهويات المكونات الأخرى دون أن يتأثر النظام الاجتماعي.

يخلص الفصل الأول إلى أن عملية تشكيل الأمة في السودان غير ناضجة؛ ولهذا فإن التعددية تؤدي للفرقة أكثر مما تعمل على الوحدة التي تحتاج إلى الاعتراف بتمايز وتلاحم الثقافات عبر مفهوم جديد ذي خاصية مزدوجة تعتمد تمتين نسيج المجتمع الكلي مع السماح لكل مكوناته بإثراء خصائصها بدون نهايات معدة سلفاً.

لم يوضح الكاتب هنا الضمانات إلى أن عملية تعزيز التعددية والتباين الثقافي قد تكون صمام أمان للوحدة الوطنية، حيث أن التجارب تميل إلى أن حالات الانقسام هي القاعدة وحالات الاندماج قد تكون هي الاستثناء؛ ثم كيف يتم تمتين نسيج المجتمع السوداني الكلي في نفس الوقت مع تعزيز التعددية وتشجيع الاعتداد بالقوميات الصغيرة دون أن يكون هناك قاسم مشترك يجمع أغلبية الكيانات العرقية في ثقافة جامعة مثل عامل الدين (الإسلام في هذه الحالة)؟ وأيضاً ما هو الشكل النهائي للنسيج الجديد الذي يتوقعه الكاتب من مزج الثقافات المتباينة وما هي معايير انضباط وترابط هذا النسيج؟

يتحدث الفصل الثاني (ص ٤١-٥٤) عن "مفاهيم حول الذاتية والهوية" وارتباطهما معاً، وأنهما قد نتجتا عن أزمة الوحدة التي يعيشها السودان، حيث لم يتم الاتفاق على مدلول محدد للهوية السودانية. يعالج الفصل هذه المفاهيم مع بيان محتواها الفلسفي في محاولة لوضع إطار نظري لها.

من أهم هذه المفاهيم مسألة الكل المتباين – المتكامل، ويقصد به الواقع السوداني المتباين عرقياً وثقافياً ولغوياً ودينياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، مما يؤدي إلى طرح أسئلة مثل: من هو السوداني؟ هل هو الأفريقي المسيحي أم العربي المسلم أم الأفرو–عربي أم كلها مجتمعة أم هي متناقضة لا يجدر أن تجتمع في تركيبة واحدة وتوجب التعامل مع مفردات متناقضة؟

تشكل الإجابة على هذه التساؤلات عملية مستمرة يتطور فيها المفهوم من مجتمع القوميات الصغيرة المتصارعة إلى الدولة البيروقراطية المركزية إلى مفاهيم الثقافة السائدة للمجموعات المعينة. وبهذا يمكن وضع إطار نظري يقوم على خط امتدادي يصل بين قطب الذات (القطب المثالي) وقطب البنية؛ تقترب وتبتعد على مسار ذلك الخط سمات كل من القطبين، وتتجه نحو مركز الخط الامتدادي. يتميز قطب الذات بثلاثة مفاهيم: الإسلاموية والعروبة والأفريقانية، وتتمثل خصائصها في "هيمنة المطلق" الذي يقوم على وحدة الكل بانصهار أجزائه في وحدة روحية؛ و"النزوع نحو المركزية الإثنية" بمعني كسب الهوية عبر إطلاق خصائص جزء واحد على المكونات الأخرى؛ و"انتقائية المنهج" التي تعالج التباين بانتقائية؛ و"قصور الحس التاريخي" الذي يعني عدم الفهم لديناميكية التاريخ والنظر للهوية في إطار قبلي مثالي وللذاتية على أنها فكرة مطلقة.

فيما يخص مفاهيم قطب البنية فهي مرتبطة بالجدل الدائر حول "النسبي والمطلق" الذي لا يسمح بهيمنة المطلق؛ "التعددية المركزية" التي تعني أن المغايرة من شروط تحقيق الهوية؛ "لاغائية التاريخ" التماثلية الجامدة التي يكون فيها الماضي معياراً قيمياً لصياغة الحاضر والمستقبل، ويصبح مشروعاً لتحقيق ذات المطلق.

يتحدث الفصل الثالث (ص ٥٥–٨٣) عن "البناء الوطني بين الديمقراطية والديكتاتورية: ١٩٥٦م – ٢٠٠٥م"، ويهدف إلى وضع أطر نظرية تساعد على تقييم

الأداء فيما يخص مفهومي الديمقراطية والديكتاتورية. وينقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث، يناقش الأول مفهومي الديمقراطية والديكتاتورية، والثاني معايير تقييم أداء الحكومات، والثالث تقييم الحكومات في الفترة بين ١٩٥٦م و ٢٠٠٥م.

في المبحث الأول يتجاوز الكاتب الطرح التقليدي لمفهومي الديمقراطية والديكتاتورية ويرتكز على المضمون الاجتماعي للمفاهيم، وذلك بتوفر الشروط الاقتصادية/الاجتماعية للممارسة السياسية الحرة. بالتالي فإن الديكتاتورية تعتمد على التوازن في علاقات السلطة بين الطبقات. يخلص الكاتب إلى أن الهيمنة قد ظلت للقوى البيروقراطية وللمجموعات العربية المسلمة منذ الاستقلال. أما تقييم عنصر الدولة ضمن عناصر البناء الوطني فقد أبرز تجربة تتميز بتباين معايير تقييمها، مع كثرة المعايير حتى في داخل العنصر الواحد. بعد هذا التحليل المتع يتناول الكاتب المنطلقات النظرية للمعايير التي تستخدم في تقييم أداء الدولة؛ وقد تم حصرها في ثلاث نظريات. ١- نظرية التحديث والسيادة الثقافية ٢- نظرية مقاومة التبعية: ٣- نظرية التشكيلات الاجتماعية.

ربما يجدر بنا الأخذ في الاعتبار هنا أنه من ضمن تعقيدات الواقع السوداني أن طبيعة الدولة فيه ما تزال مزيجاً من التحضر والتقليدية. فقد استمدت مفهومها الإداري والعسكري من نموذج الدول الغربية، لكنها ما تزال متأثرة بالمفهوم الثقافي الموروث لشكل الحكم وممارسة السلطة.

وباستعراض المعايير المختلفة في الاقتصاد والسياسة والهوية المرتبطة بنظريات البناء الوطني يحاول الكاتب تقييم أداء الدولة السودانية التي أصبح دورها بنائياً وتهديمياً في نفس الوقت. أما الأداء الكلي فهو في المتوسط، بينما تدنى لما دون المتوسط بين عامي ١٩٨٩م و٢٠٠٥م. يثبت الكاتب ذلك باستخدام مصفوفة لإيضاح

أداء الحكومات وباعتماد نظرية التشكيلات الاجتماعية في التقييم، ودراسة ديناميكية تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالي في بنى الإنتاج ما قبل الرأسمالية.

في وقفة هنا نسترجع نظرية "دولة الثقب الأسود"،[1] والتي تتلخص في وجود سلطوي يحوّل المجال الاجتماعي إلى ساحة جذب ونفوذ لا يتحرر منها شيء، وتستند إلى عصبية معينة تمارس ما يسمى "شرعية الابتزاز"،[2] وتبرر استمرارها في السلطة على أنه الحل، وذلك نسبة لغياب البديل الكفؤ لتجاوز مأزق انهيار الدولة. بينما ترى مدرسة أخرى أن دولة الجلابة قد أظهرت صلابة كبيرة وقدرة على مواجهة الحصار الدولي والمشاكل الداخلية بسبب صلابة العامل الديني.[3]

حمل الفصل الرابع (ص ٨٥– ١١٣) عنوان "الفيدرالية المالية: تداخل السياسة والإدارة والاقتصاد"، ويتحدث عن التجارب المالية للحكم المحلي في السودان. يبدأ بوضع إطار نظري للعلاقة بين الحكم القومي والحكم المحلي تلخصت في نظريتين، هما نظرية العلاقة المتوازية التي تبناها مارشال (فيلسوف الحكم المحلي في السودان) ونظرية العلاقة المتوالية التي تبناها جعفر محمد علي بخيت.

تقول نظرية العلاقة المتوازية (١٩٥١م إلى ١٩٧١م)، إن عدم استقرار الحكومات لا يؤثر على مجالس الحكم المحلي، وذلك لأن الحكم المحلي هو حكم خدمي اجتماعي

(١) هو توصيف لشكل الدولة في العالم العربي أطلقه تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية مستمداً من ظاهرة الثقب الأسود الفلكية. أنظر: تقرير التنمية البشريّة للعام ٢٠٠٥م، برنامج الأمم المتحدة الانمائي: العالم العربي، تقرير الكتروني: قسم خدمات شبكة الانترنت بالأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلام. http://www.un.org/arabic/esa/hdr/2005

(٢)المرجع السابق.

(٣)عبدالوهاب الأفندي، "أزمة عجز الدولة وخطر انهيارها: حالة السودان"، ورقة مقدمة في ندوة: أزمة الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير ٢٠١١م.

غير سياسي؛ وتتميز علاقتهما بالتوازي. أما نظرية العلاقة المتوالية فتقول بأن تركيز الثروة في يد الحكومة المركزية على حساب الحكومات المحلية يجعل الدولة لا تتحمل إلا وجود حكومة واحدة قوية. يأتي بعد ذلك مفهوم توزيع الإيرادات المركزية الذي يقوم على مبدأ المصلحة الوطنية العليا والتوازن التنموي. أما النظام الأمثل لذلك فيقتضي وجود جهاز قومي لمراجعة النظام المتبع وفق المستجدات والقاعدة الإحصائية.

ترتكز المصادر المالية للحكم المحلي – وفق مارشال – على تقسيم أعباء الحكم بين الجهازين المركزي والمحلي، وإعادة النظر باستمرار في مخصصات المحليات، واتفاق الدعم المركزي مع متطلبات الحكم المحلي. تطورت العلاقة بين هذه المبادئ عبر ثلاث مراحل: المرحلة الأولى من عام ١٩٥١م إلى ١٩٧١م منذ "قانون مارشال" لعام ١٩٥١م ثم قانون ١٩٦٠م ثم ١٩٧١م؛ المرحلة الثانية من عام ١٩٧١م إلى ٢٠٠٥م عبر قانوني (١٩٧١م و١٩٨٠م)؛ وتناول هذا الجزء نموذج إقليم دارفور في تمويل الحكم المحلي مثل تجربة العون الذاتي ورسوم المحاكم الشعبية وعائدات الاستثمار. المرحلة الثالثة منذ عام ٢٠٠٥م وشهدت دستور ١٩٩٨م الذي أجاز سياسة تحرير السوق واتفاقية نيفاشا.

يخرج هذا الفصل بعدد من التوصيات منها ضرورة اهتمام الحكومة المركزية بتأهيل القاعدة الاقتصادية لتحسين الخدمات الاجتماعية، وتقوية أجهزة التخطيط الإقليمية ومدها بالكوادر، وتحفيز العاملين، والسعي لزيادة الإيرادات الذاتية للإقليم، وإحداث تغيير في بنية النظام السياسي مع تعديل السياسات الاقتصادية الكلية.

تأييداً لما ذهب إليه الكاتب، فإنه من المرجو أن يساعد النظام الفيدرالي على تحجيم سلطة المركز اللامتناهية وسيطرته على كل الموارد، لكن التجربة السودانية أضرت بمشروع النهضة الوطنية، وزاد حجم التغابن الجهوي والولاءات الصغيرة نتيجة للتوسع في إنشاء الولايات، مما يتطلب المزيد من الصرف الإداري خصماً

على التنمية، ولعدم إسهام الولايات الغنية مثل الخرطوم بجزء من مواردها لدعم تلك الأفقر، الشيء الذي كان سيسهم في التوازن ويقلل من عمليات الهجرة الداخلية. أما الفيدرالية المالية فهي مكملة للفيدرالية الإدارية، إذ لا تنجح الاثنتان إلا مع توزيع عادل ومرن للسلطات – كما للمال – بين المركز والولايات.

يتناول الفصل الخامس (ص١١٥-١٣١) "سياسات التحرير الاقتصادي: بعض الآثار الاجتماعية والسياسية"، ويناقش العلاقة بين التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية في فترة ما بعد الاستقلال بالتركيز على بعض الآثار الاجتماعية والسياسية الناجمة عن تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي في عهد حكومة الإنقاذ. يتكون الفصل من عدة مباحث: يستعرض الأول مفهوم التنمية الاقتصادية وعلاقته بالرفاهية الاجتماعية وفق نظرية التصور الاشتراكي الاقتصادي التي تقوم على تحكُّم الدولة في جميع الأنشطة الاقتصادية، ونظرية التصور الليبرالي الذي يدعو للاقتصاد الحر وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد مع السماح بوجود نظامين للرعاية الاجتماعية: واحد يقوم على سعر التكلفة وجودة الأداء (القطاع الخاص) وآخر يقوم على تقديم حد أدنى من الخدمة بدون تركيز على الجودة. وقد أصبح هذا التصور الأخير هو السائد بعد دعمه من المنظمات العالمية.

أما السودان فقد شهد بعد عام ١٩٨٩م تحولاً نحو اقتصاد السوق الحر من خلال البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي ١٩٩٠م – ١٩٩٣م والتركيز على التنمية الزراعية وتحرير الصادر وتشجيع القطاع الخاص والتوسع في نظام التكافل الاجتماعي.

يتناول المبحث الثاني نتائج هذه السياسات على العلاقة بين التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية في إطار تاريخي. تميزت الفترة من ١٩٥٠م إلى ١٩٧٥م

بالتكافلية الاجتماعية والنمط الموروث من الاستعمار، والفترة من ١٩٧٥م إلى ١٩٩٧م بالاختلال التنموي ثم الانفتاح والتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية وفترة الثمانينيات بدايات انتهاج سياسة الاقتصاد الحر والانفتاح على الدول النفطية وانسحاب الدولة من إدارة الاقتصاد حتى أصبح ذلك نهجاً رسمياً في التسعينيات.

يقوم المبحث الثالث بتفصيل الآثار الاجتماعية للتحرير الاقتصادي، ويخلص إلى أنها كانت سلبية رغم وجود بعض التطورات الإيجابية مثل زيادة الإنتاج وارتفاع معدل النمو وزيادة القطاع الزراعي. أما الآثار السلبية فتتمثل في اختلال توزيع الثروة والدخل القومي وانتشار المهن غير الإنتاجية، مما أدى إلى زيادة نسبة الفقر وتآكل الطبقة الوسطى وتفكك المؤسسة العائلية.

يناقش المبحث الرابع الآثار السياسية للتحرير الاقتصادي، ويخلص إلى أن دعوة الاستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢م-٢٠٠٢م) إلى المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار السياسي لم تنجح؛ لأن منطق التحول الراديكالي وضعف الشرعية قد أديا إلى قدر عال من المركزية السياسية وانعدام الشفافية وغياب المؤسسية والرقابة.

يختتم هذا الفصل بعدد من التساؤلات مثل: هل توظف الدولة مواردها وسياساتها لتنمية البلاد أم لخدمة الشريحة المهيمنة؟ وهل هناك جدوى اقتصادية تبرر انتهاج سياسة التحرير والثمن الذي دفع من أجلها؟

إضافة إلى ما ذكره الكاتب، فإن سياسة الاقتصاد الحر قد سمحت بتطبيق توجيهات صندوق النقد الدولي بسحب الدعم عن التعليم والصحة والخدمات والسلع الأساسية، وبيع مرافق السكة الحديد ومشروع الجزيرة والنقل النهري، كما لم يتم تخصيص جزء من عائدات النفط لدعم الزراعة أو الصناعة أوالتعليم أوالصحة.

جاء الفصل السادس (ص ١٣٣-١٥٣) تحت عنوان "التحرير الاقتصادي والمجتمع المدني في الفترة من ١٩٨٩م إلى ٢٠٠٢م"، ويهدف إلى تفنيد منهج حكومة الإنقاذ في سياسة تحرير الاقتصاد وتقليل سيطرة الدولة وتحرير الإرادة الاجتماعية؛ وخلق كيانات فيدرالية وسياسية تعزز خلق "روح البعث الحضاري" في المجتمع المدني، مما يؤهله لقيادة المجتمع ككل.

ينقسم الفصل إلى خمسة مباحث. يتناول الأول منها الإطار النظري للعلاقة بين مفهومي اقتصاد السوق والمجتمع المدني باعتبارهما مفهومين منفصلين. ويتناول السوق على أنه بؤرة القوى المتنافسة لتعزيز مصالحها، وتكون الممارسة السياسة فيه على أشكال عدة مثل الهرمي والشبكي والشكل الرسمي للاتحاد والنقابة. أما المجتمع المدني فيقوم على مبدأ التراضي في علاقات السوق والاتفاقات الاختيارية. يتناول المبحث أيضاً تاريخ العلاقة بين المجتمع المدني والدولة.

يناقش المبحث الثاني العلاقة بين اقتصاد السوق والمجتمع المدني بالتركيز على مفهوم الحكم والمسئولية العامة، بالإضافة إلى دور المجتمع المدني، ثم يتتبع العلاقة بين اقتصاد السوق والمجتمع المدني في السودان منذ الفترة من ١٨٩٨م – ١٩٨٩م حتى فشل النظام الديمقراطي في ١٩٨٥م في خلق توافق بينهما.

يتناول المبحثان الثالث والرابع سياسة التحرير الاقتصادي مع التأكيد على آثارها الاجتماعية ومحاولة تمحيص هذه السياسات، وتحليل بعض المقترحات فيما يتعلق بطبيعة العلاقة الضمنية بين اقتصاد السوق والمجتمع المدني في عهد نظام الإنقاذ حتى ٢٠٠٢م. وخلص إلى أنه وبالرغم من كل الإجراءات الشكلية لاقتصار دور الدولة على تشجيع عوامل الإنتاج وقوى السوق، إلا أن لهذه السياسات آثاراً سالبة مثل حالة الانهيار الاقتصادي والسياسي وتفاقم الصراعات الداخلية وتدوير الموارد الاقتصادية في أعمال غير منتجة، والتقسيم غير العادل للثروة، مما أدى

إلى زيادة الفقر وتحجيم المجتمع المدني. نتج عن كل ذلك أن برزت ثلاثة مضامين للحكم: ١- تحول السياسة إلى وظيفة أمنية. ٢- إهلاك الطبقة الوسطى، مما أثر سلباً على المجتمع المدني.٣- عدم الدقة في اتخاذ القرار، مما مما شجع الفساد والعجز الاقتصادي وتعميق الصراعات الموجودة أصلاً.

في الخاتمة ثبت أن أزمة المجتمع السوداني هي ذات طبيعة تكوينية. وقد فشل نظام الإنقاذ في الحد من عملية التدهور وساهمت سياسات التحرير الاقتصادي في إضعاف المجتمع المدني والعلاقة بين الدولة والشعب وعززت قوة المركز على حساب القوى الحيوية، مما أنتج ظاهرة الإخلال من الداخل أو (Implosion).

لم يذكر لنا الكاتب دور المجتمع نفسه في عملية الإخلال هذه، حيث يسود غياب الوعي والتوعية السياسية وتفشي الأمية العلمية والاجتماعية والعنصرية المتوارثة.

يتناول الفصل السابع (ص١٥٥-١٨٠) "الإثنية والديمقراطية: البعد الاقتصادي"، العلاقة بين النمو الاقتصادي والنزاع العرقي، مؤكداً أن التدهور الاقتصادي يزيد من التوتر العرقي الذي يعيق التكامل الاقتصادي. يثير الفصل عدة تساؤلات مثل: هل استطاعت الديمقراطية توفير إطار سياسي لتخفيف التوتر العرقي في وجود التفاوت التنموي؟ كيف توازن الدولة بين النزاع العرقي والتحول الاقتصادي؟

يتناول الفصل هذه الموضوعات في عدة محاور. يناقش الأول المفاهيم النظرية للعلاقة بين الإثنية والديمقراطية والتنمية الاقتصادية، ويطرح تصوراً لهذه العلاقة في شكل قانون عام يخلص إلى أن غلبة العناصر الريعية المتداخلة مع العناصر الرأسمالية التابعة تلعب دوراً كبيراً في استعداد الجماعات الإثنية لقبول المنافسة الاقتصادية والتعايش السياسي الديمقراطي.

في المحور الثاني يناقش الكاتب مدى احتواء الاقتصاد السوداني على عناصر ريعية متداخلة مع العناصر الرأسمالية، ويثير عدة تساؤلات مثل: هل تخشى النخبة المهيمنة من المنافسة مع نخب الإثنيات الأخرى؟ وهل يتسق التحول الديمقراطي للرأسمالية الطرفية مع مصلحة رأس المال العالمي المحبذ للرأسمالية السلطوية في الأطراف؟ للإجابة على هذه الأسئلة هناك عدة خطوات هي: ١- تقسيم التطور الاقتصادي السوداني إلى ثلاث مراحل: من ١٩٥٦م إلى نهاية السبعينيات، مرحلة مايو ومرحلة الإنقاذ التي تمكنت فيها العناصر الريعية ٢- ربط مفهوم الربح بمضمون الديمقراطية ٣- التركيز على صراع النخب الإثنية ٤- تمرحل تطور الاقتصاد إلى فترة قل فيها وأخرى غلب فيها عنصر الريعية.

إذاً فإن الرابط بين الإثنية والاقتصاد وبين وحدة البلاد وتمزيقها هو الديمقراطية، لأنها تشترط الإنتاج والعدالة على أساس الجدارة ونقض الهيمنة الإثنية. كما أن غلبة العناصر الريعية تسبب عجز النخبة الحاكمة عن قبول التحوُّل الديمقراطي.

يخلص الفصل إلى وجود عناصر ريعية وشبه ريعية في النظام الحاكم وحلفائه من جهة ومعسكر التجمع الوطني الديمقراطي والحركة الشعبية من جهة أخرى، مما يقلل من فرص التحول الديمقراطي. أما الاحتمالات الواردة فهي: ١- انسداد آفاق التراكم الرأسمالي البدائي للنخبة الحاكمة وتحولها سلمياً لرأسمالية إنتاجية؛ ٢- لعب النخبة الإسلامية الحاكمة دور الوكيل لرأس المال الإقليمي والعالمي وتقبلها للحريات في إطار تسوية إقليمية-دولية؛ ٣- نجاح المعسكر الديمقراطي في شق هيمنة النخبة الحاكمة وإعادة هيكلة السلطة لتقليص نفوذ الريعيين وإتاحة فرصة المشاركة للإثنيات في إطار سياسي ودستوري جديد.

يدرس الفصل الثامن (ص ١٨١-٢٤٢) "انتخابات التعددية الحزبية ومأزق الهيمنة الشمالية في السودان" من منظور اقتصادي سياسي، ويذكر أنه لا ينبغي

اعتبار الانتخابات تحت نظام الحزب الواحد غير ديمقراطية، ذلك أن انتخابات التعددية الحزبية ليست دوماً ديمقراطية، كما أن النظام الشمولي قادر على تبني ممارسات تشاركية تماثل نظم الانتخابات. يهدف الفصل إلى توضيح السبل التي مكنت الكتلة الشمالية الحاكمة من الحفاظ على هيمنتها، حيث استغلت رأس المال والدولة وعملت على تجفيف المعارضة. يقوم كذلك باستعراض التجارب الانتخابية السودانية التي بلغت سبعة انتخابات بين عامي ١٩٥٣م و١٩٩٦م، وهي انتخابات عام ١٩٥٣م و١٩٥٨م و١٩٦٥م و١٩٦٨ ثم ١٩٧٤م و١٩٧٨م ثم ١٩٨٦م. يتناول كذلك تمثيل المرأة في الانتخابات ودور الأسر في التمويل السياسي وعامل التدخل الخارجي والتمثيل البرلماني الجنوبي. أما في عهد الإنقاذ، فقد جرت انتخابات في عام ١٩٩٦م استحدثت إجراءاتها وفق قانون الانتخابات لعام ١٩٩٤م، لكنها تميزت بزيادة عدد النساء المرشحات.

يرتكز الفصل التاسع (ص٢٤٣-٢٦٦) "الفترات الانتقالية في السودان إلى أين؟" على أن الطبيعة البنيوية للأزمة السياسية في السودان وتأرجح ميزان القوى في فترات الانتقال ساهم في فشل هذه الفترات عن تحقيق مهامها الوطنية. يقدم هذا الفصل تعريفاً لخصائص النظام الشمولي والتعددي، ثم بلورة إطار نظري لمفهوم المرحلة الانتقالية بين مفهومي الانتقال الجزئي والشامل والذي يقف بين الاثنين.

وفي سرد لمتغيرات عملية الانتقال من النظام الشمولي إلى التعددي أشار الكاتب إلى عجز الأطراف المتنازعة عن كسب الصراع بالقوة العسكرية، والعامل الخارجي، والفشل الاقتصادي للدولة، وحيوية المجتمع المدني، والدور المفصلي للمعارضة. تؤدي هذه المتغيرات لعدة أنماط من الانتقال هي: ١- نمط جنوب أفريقيا، حيث تحكم النخبة دون شرعية سياسية لكنها تحدث تغييرات اقتصادية واجتماعية. ٢- النمط السوفيتي-الشرق أوروبي، وفيه يأتي الإصلاح من النظام نفسه ليستعيد فاعليته. ٣-

النمط اليوغسلافي، ويكون فيه الانتقال بعد هزيمة عسكرية ومعارضة تجبر النظام على خوض انتخابات. ٤- النمط السوداني النيجيري الذي يمر فيه النظام بضغوط اقتصادية تفقده السيطرة على الأوضاع، فتنتقل السلطة عبر انتخابات تفشل فيها النخب المدنية، فيتدخل الجيش وتستمر ما يسمى بـ"الدائرة الشريرة". ٥- النمط الشمال-أفريقي، ويواجه فيه النظام ذو الشرعية التاريخية ضغوط التحديث من الداخل والخارج.

يتحدث الفصل العاشر (ص٢٦٧-٢٨٩) عن "السياسات الاقتصادية البديلة في فترة ما بعد الحرب في السودان" ومفاهيم الاقتصاد بين الكلاسيكية والماركسية والسوق الإسلامي. يمكن معالجة هذه المفاهيم على ثلاثة مستويات:١- المستوى المعرفي "البرادايم"، الذي يعتبر ردة فعل لمفهوم "النيوليبرالزم" السائد منذ انهيار التجربة الاشتراكية في نهايات القرن الماضي؛ ٢- مستوى السياسات الاقتصادية والتكييف الهيكلي والتحرير الاقتصادي والخصخصة؛ ٣- مستوى البدائل العملية في إطار السياسات الاقتصادية المتأثرة باقتصاد السوق في مرحلة ما بعد الحرب.

تكمن مخاطر هذه السياسات التي فرضها نظام "النيوليبرالزم" في إجبار الاقتصاد السوداني على قبول الشروط الضارة، وفي المفاهيم السياسية والاقتصادية المطبقة، والقيود التي يفرضها نظام العولمة.

يعتمد الفصل الحادي عشر (ص٢٩١-٣٠٧) "تشريح الأزمة السودانية: جدل أزمة الهيمنة وهيمنة الأزمة" سؤالاً أساسياً هو كيف نحلل واقعنا المستعصي على التغيير قبل العمل على تغييره؟ إذ يتفق الساسة على أن هناك أزمة حكم تعيشها البلاد منذ الاستقلال، وأن فترات الانتقال هي سعي للوصول لنظام أمثل، وأن الخروج من الأزمة يحتاج إلى فكر سياسي غير السائد الآن. فالأزمة بنيوية متعددة الجوانب فيها قضية الهوية والسلطة والتنمية الاقتصادية والحريات ،ويكمن جوهرها في طبيعة

النظام الاجتماعي القائم على تركيبة معقدة متباينة. كل هذا تجسده هيمنة الطبقة السائدة ومتلازمة اقتصاد غير إنتاجي وثقافة غير نقدية مع تراجع للقوى الحيوية في المجتمع. يجب أن يتم التركيز على الأزمة كظاهرة اقتصادية–سياسية تقوم على دوائر متقاطعة: دارة النخبة الحاكمة، ودائرة المجتمع الوسط النيلي السياسي، ودائرة مجتمع الأطراف، ورابط دائرة المجتمع الدولي.

ينقسم مفهوم الهيمنة إلى ثلاثة أنماط: الهيمنة المتكاملة وتعكس علاقة عضوية بين الحكام والمحكومين دون تناقضات اجتماعية، لكنها تدفع المجتمع للأمام؛ الهيمنة المتخثرة وتعكس أزمة شريحة مسيطرة استنفدت مشروعها تدريجياً وأوصلت المجتمع لطرح قضايا وجودية دون دفعه للأمام؛ الهيمنة المحدودة وترتكز على الوحدة الأيدلوجية للاقتصاد والسياسة دون تدخل الجماهير. في حالة السودان توجد منذ الاستقلال أزمة هيمنة للثقافة العربية–الإسلامية على المكاسب والامتيازات، وقد فشلت بعد الاستقلال القوى الحديثة في تشكيل كتلة تاريخية تنجز مهام التحرر الوطني. أما في فترات الانتقال فإن تأرجح ميزان القوى يؤدي لفشل الحكومات عن تحقيق مهامها الوطنية. كما أن هناك عامل المحيط الإقليمي والدولي.

بني مشروع الإنقاذ الأساسي، والذي فشلت الحكومة في تحقيقه، على إحداث تغيير هيكلي يسمح للقوى التقليدية بالمنافسة. أما اقتصادياً فإن التغيير سيتم في واحدة من حالتين: تحول النخبة الحاكمة لطبقة منتجة أو زيادة تكلفة التمسك بالدولة عن العائد منها. وبهذا فإن هناك العديد من التساؤلات: هل نحن على أعتاب انهيار وشيك أم استجماع للقوة أم مخاض تتداخل فيه عناصر الهدم والبناء؟ وهل يريد/ يستطيع المجتمع أن يجدد قواه الحيوية أم يهدرها؟

تقوم الخاتمة (ص ٣٠٩–٣٢٧) بتجميع خيوط النقاش وتلخيص جدلية أزمة الهيمنة وهيمنة الأزمة في إطارها العام على أنها أزمة بنيوية مركبة وأزمة هوية

وسياسة واقتصاد ومجتمع. أما في إطارها الخاص فهي أزمة نظام اجتماعي يتميز بعدم المساواة. أما جوهر الأزمة فهو فشل الساسة في إدارة عدم المساواة مما أدى لخلق متلازمة الاقتصاد غير الإنتاجي والثقافة غير النقدية في الواقع السوداني.

أما فيما يخص الهوية، فإن ضعف الترابط الاجتماعي نتج عن فشل السلطة السياسية في إيجاد صيغة ملائمة لربط مكوِّنات البلاد. إضافة إلى ذلك وجود مشكلة جنوب السودان والانفصال واتخاذ الدولة للإسلام كغطاء للريعية وتدمير الحكم المحلي وتعزيز مفهوم القبلية وفشل القومية العربية والإسلام السياسي في توحيد الصف، ولتشابك أزمة الهيمنة مع هيمنة الأزمة، خاصة في عهد الإنقاذ.

ناقشت الخاتمة كذلك مرجعية الحكم وفشلها في استيعاب الواقع السوداني، وخلصت إلى أن الفشل يكمن في عجز الإسلام السياسي عن تقديم الإجابات التي يطرحها واقع التباين والتعدد، واقتصاد قاعدة تحتية أساسها التبادل السلعي والرأسمالية، وبناء فوقي إسلامي الصيغة يبرر لتراكم الثروة في نمط غير إنتاجي.

أما سياسياً، فإن القوى تتمحور بعد انفصال الجنوب حول ثلاث كتل: ١- جماعات الإسلام السياسي الحاكمة والمعارضة؛ ٢- القوى التقليدية والوسيطة؛ ٣- الجماعات الراديكالية اليسارية. تتباين الرؤى بين الإيمان بأن الشرعية الحالية تأتي من انتخابات ٢٠١٠م وأن المطلوب فقط إجراءات لسد فراغ الحركة الشعبية. أما رؤية الحزبين الطائفيين فتقوم على مشروع دولة مدنية ذات مرجعية دينية.

يعتبر الكاتب الخيار الثالث (الكتلة التاريخية) – المفقود حالياً – هو الحل لأنه يحقق تسوية تاريخية محايدة تكون في شكل منبر جامع للحد الأدنى لمشروع وطني وعقد اجتماعي ينتج مجتمعاً تتحقق فيه العدالة والديمقراطية الدستورية.

ختاماً فإنه لا يخفى اعتماد الكاتب على فكر الفيلسوف الماركسي أنطونيو غرامشي في تحليله لأزمة السودان ورؤيته لحلولها، حيث يركز على فكرة الهيمنة الكاملة للنخبة الحاكمة على الثقافة كوسيلة للإبقاء على الحكم في مجتمع رأسمالي، ويفسر الدولة على أنها تتكون من أجهزة تؤمِّن بها طبقة ما السيطرة على الطبقات الأخرى وأجهزة أيديولوجية تؤمِّن بها قبول الطبقات الأخرى، لكن الكاتب لم يركز على دور المثقف (السوداني) الذي اعتبره غرامشي الأساس الذي يربط البنية الاجتماعية بالبنية الفوقية ويتيح تكوين الكتلة التاريخية. كما أغفل الكاتب ربط الفشل السياسي بالأحزاب السياسية السودانية لتخبط سياساتها، واستفزاز القوة العسكرية للاستيلاء على الحكم.

قد تتفق أو تختلف مع الكاتب هنا أو هناك، ولكن ذلك لا ينفي كون الكتاب يعتبر مساهمة متميزة في إثراء النقاش والجدل الدائر حول تجارب السودان في مجاهل السياسة والاقتصاد وإدارة المجتمع. وقد أثار هذا الكتاب العديد من النقاط الجيدة التي يحسن بنا وبساسة هذا البلد ومنظريه الوقوف عندها، كما حاول تشريح إشكالاته العنيدة بشيء من الجرأة والقوة المثيرة للإعجاب والتي لا تخلو من ولاء واضح لهذا الشعب الصابر وتعاطف كبير مع قضاياه الملحة.